الدكتور محمد المعطاوي
باحث في القانون العام والعلوم الإدارية
أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش

الوكيل القضائي للجماعات الترابية

قراءة نقدية في نظام المنازعات القضائية للجماعات الترابية



الطبعة الأولى 2026

لائحة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.	إحصائيات الأحكام القضائية النهائية الغير المنفذة الصادرة في مواجهة الجماعات الترابية حسب موضوع الدعوى لسنة 2021	57
2.	المؤشرات المالية للأحكام والقرارات المفتوحة في مواجهة الجماعات الترابية 2021	61
3.	التظلمات التي توصلت بها مؤسسة الوسيط الخاصة بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة من سنة 2017 إلى 2021	66
4.	وضعية ملفات التظلم الخاصة بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة حسب القطاعات	67
5.	مجموع الأحكام الإدارية الصادرة ضد الجماعات الترابية سنوات 2003 إلى 2008	147
6.	نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية لصالح الجماعات الترابية من سنة 2011 الى 2016	152
7.	النشاط المفصل لمجموع المحاكم الإدارية سنة 2021	157
8.	النشاط المفصل لمجموع المحاكم الإدارية سنة 2022	158
9.	الأمرون بالصرف بالنسبة للجماعات الترابية ومجموعاتها	167
10.	الاعتمادات المرصودة لتنفيذ الأحكام القضائية بميزانية جماعة مراكش لسنة 2021	170
11.	بيان تنفيذ ميزانية جماعة أسفي لسنة 2022 فيما يخص تنفيذ الأحكام	171
12.	عدد الملفات المسجلة بالمحاكم الإدارية للمملكة سنة 2022 والتي تعد فيها الجماعات الترابية طرفا	178
13.	جدول مقارنة لنفقات جماعة طنجة بحسب المجالات خلال المرحلتين (2010-2015) و(2016-2021)	206
14.	مجموع مبالغ الأحكام القضائية المنفذة والغير المنفذة (2015-2020)	209
15.	الدعاوى القضائية المرفوعة ضد جماعة طنجة حسب النوع (2015-2019)	210
16.	مبالغ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به ولم تنفذ بعد 2015-2020	213

17. بيان مجموع الحجوزات القضائية على جماعة طنجة خلال المرحلتين (2010-2015) و (2016-2021)..... 216
18. الأحكام القضائية المنفذة بحسب المجالات 2015-2020..... 217
19. تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية لصالح جماعة طنجة من سنة 2018 الى 2022..... 219
20. أثر تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية على ميزانية جماعة طنجة من سنة 2015 الى 2019..... 232
21. توزيع المستشارين حسب المستوى التعليمي خلال الانتخابات الجهوية والجماعية لسنتي 2009 و2015..... 238
22. أثر تفعيل توصيات لجان الافتحاص والمراقبة الخارجية..... 247
23. مصفوفة احتمالية وقوع خطر..... 329
24. مصفوفة الأثر..... 330
25. عدد الوثائق القضائية التي يتوصل بها الوكيل القضائي خلال يوم واحد..... 344
26. لوحة قيادة البرنامج الاستراتيجي للمديرية العامة للجماعات الترابية..... 362
27. ملفات المصالحة التي تمت تصفيتها ما بين 2008 و2013..... 384
28. ملفات المصالحة التي تمت تصفيتها ما بين 2008 و2013..... 385

DAR AL AFAK

لائحة المبيانات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.	إدماج الوكيل القضائي للجماعات الترابية في الملفات الرائجة والمحكومة خلال سنوات 2019-2021	39
2.	إحصائيات الأحكام القضائية النهائية الغير المنفذة الصادرة في مواجهة الجماعات الترابية حسب مواضيع الدعوى لسنة 2021	60
3.	التوزيع الجهوي للملفات التنفيذية المفتوحة في مواجهة الجماعات الترابية إلى نهاية دجنبر 2020.	63
4.	توزيع القضايا المبلغة للوكالة القضايا للمملكة حسب فئة الشركاء ما بين 2016 و2020	137
5.	عدد الأحكام والقرارات الصادرة ضد الجماعات الترابية من 2011 إلى 2016.	149
6.	تطور مبالغ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة ضد الجماعات الترابية والمبالغ المنفذة منها من سنة 2011 إلى 2016.	149
7.	توزيع الملفات الرائجة والمحكومة المدخل فيها الوكيل القضائي للجماعات الترابية، خلال سنوات 2019 - 2021 - حسب نوع القضايا	150
8.	التوزيع الجهوي للملفات التنفيذية المنفذة في مواجهة الجماعات الترابية -نهاية دجنبر 2021	151
9.	نسبة تنفيذ مبالغ الأحكام والقرارات النهائية لصالح الجماعات الترابية من سنة 2011 إلى 2016	153
10.	مجموع الملفات المسجلة بالمحاكم الإدارية للمملكة سنة 2022 والتي تعد فيها الجماعات الترابية طرفا	178
11.	نسب الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به ولم تنفذ بعد 2015-2020.	214
12.	نسب الأحكام القضائية المنفذة حسب المجالات 2015-2020.	218
13.	توزيع الأطر الادارية للجماعات الترابية.	240
14.	توزيع الأطر التقنية للجماعات الترابية	241
15.	توزيع نسب التأطير بالجماعات الترابية.	241
16.	تطور الموارد البشرية للوكالة القضائية للمملكة ما بين الفترة 2017 و2021.	438
17.	تصنيف موظفي الوكالة القضائية للمملكة حسب الدرجة خلال سنة 2021.	439

لائحة الخطاطات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.	دورة حياة المنازعات القضائية للجماعات الترابية.	143
2.	تلخيص لأهم المخاطر المسببة للمنازعات.	155
3.	مصفوفة تحليل الوضعية المالية لإنجاز برنامج عمل الجماعة.	174
4.	الهيكل التنظيمي لمديرية الشؤون القانونية والصفقات العمومية بجماعة " ليون Lyon " الفرنسية.	245
5.	الهيكل التنظيمي للوكالة القضائية للدولة الفرنسية.	398
6.	الهيكل التنظيمي لهيئة المحامي العام للدولة الإسبانية.	405
7.	أقسام الإدارة العامة بالقاهرة لهيئة قضايا الدولة بمصر.	409
8.	الإدارة العامة لنزاعات الدولة التونسية.	417
9.	الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة قضايا الدولة الأردنية.	422
10.	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية.	430
11.	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوكيل القضائي للمملكة المغربية.	435

DAR AL AFAK
COPY

الفهرس

المقدمة العامة: 1

القسم الأول: جدلية البعد القانوني والتدبيري في المنازعات القضائية للجماعات الترابية 19

الفصل الأول: البعد القانوني في تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية 22

المبحث الأول: إشكاليات مقاضاة الجماعات الترابية أمام القضاء الإداري 23

الفقرة الأولى: إلزامية احترام المسطرة القبلية لرفع الدعوى ضد الجماعات الترابية. 27

أولا- الشروط الإجرائية لرفع دعوى مطالبة الجماعة بأداء دين أو تعويض. 30

ثانيا- دواعي اللجوء إلى المسطرة الإدارية القبلية. 32

الفقرة الثانية: إلزامية مؤازرة المحامي وإدخال الوكيل القضائي. 34

أولا- الإشكالية التي تثيرها مسألة مؤازرة المحامي 34

ثانيا- إشكالية إدخال الوكيل القضائي في جميع الدعاوى الموجهة ضد الجماعات الترابية. 38

الفرع الثاني: ضرورة الالتزام بالشروط العامة لتقديم الدعوى ضد الجماعات الترابية. 42

الفقرة الأولى: تحديد الاختصاص والأهلية والصفة والمصلحة. 43

أولا- تحديد الاختصاص. 43

ثانيا- الأهلية والصفة والمصلحة. 43

الفقرة الثانية: تحديد شروط تحضير الدعوى ضد الجماعات الترابية. 47

أولا- خصائص فتح *مقال* الدعوى الإدارية. 47

ثانيا- البيانات الضابطة لمقال الدعوى الإدارية. 49

المطلب الثاني: إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات الترابية. 54

الفرع الأول: وضعية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات الترابية. 56

الفقرة الأولى: المؤشرات الإحصائية لوضعية تنفيذ الأحكام القضائية ضد الجماعات الترابية. 56

أولا: توزيع وتطور القضايا حسب طبيعة النزاع 57

ثانيا: التوزيع الجهوي لمبالغ الأحكام والقرارات النهائية التنفيذية المفتوحة في مواجهة الجماعات الترابية 60

ثالثا: المؤشرات الإحصائية المرتبطة بالتظلمات الخاصة بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الجماعات الترابية لدى مؤسسة الوسيط. 64

الفقرة الثانية: أسباب ومعيقات تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الجماعات الترابية. 69

أولا: الأسباب الموضوعية والتنظيمية..... 70
ثانيا: الأسباب الشخصية والواقعية..... 73
ثالثا- صعوبات تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات الترابية..... 74
الفرع الثاني: آليات إجبار الجماعات الترابية على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها..... 77
الفقرة الأولى: فرض الغرامة التهديدية لإجبار الجماعات الترابية الممتنعة عن التنفيذ..... 78
الفقرة الثانية: إمكانية الحجز على أموال الجماعات الترابية..... 80
أولا-المنازعات المرتبطة بالحجز لدى الغير..... 81
المطلب الأول: التمثيل القانوني للجماعات الترابية أمام القضاء الإداري..... 85
الفرع الأول: طبيعة نظام تمثيل الجماعات الترابية أمام القضاء..... 85
الفقرة الأولى: الإطار القانوني لتمثيل الجماعات الترابية..... 87
أولا: تمثيلية الجماعات الترابية في ظل القوانين التنظيمية..... 87
الفقرة الثانية: تمثيل الجماعات الترابية أمام القضاء في التجربة الفرنسية..... 90
الفرع الثاني: الجهات المكلفة بالتمثيل القانوني للجماعات الترابية أمام القضاء..... 91
الفقرة الأولى: التمثيل القانوني للجهات والعمالات والأقاليم..... 91
أولا: حالة تمثيل الجهات أمام القضاء..... 91
ثانيا: حالة تمثيل العمالات والأقاليم..... 93
الفقرة الثانية: التمثيل القانوني للجماعات والمقاطعات وهيئات الجماعات..... 96
أولا: حالة التمثيل القانوني للجماعات..... 97
ثانيا: حالة التمثيل القانوني للمقاطعات وهيئات الجماعات..... 103
المطلب الثاني: أشكال الدفاع عن الجماعات الترابية أمام القضاء..... 106
الفرع الأول: دفاع الوكيل القضائي عن الجماعات الترابية أمام القضاء..... 108
الفقرة الأولى: الإدخال الوجوبي للوكيل القضائي للجماعات الترابية في الدعوى..... 109
أولا- تطبيقات العمل القضائي في الإدخال الوجوبي للوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 111
ثانيا- الآثار المترتبة عن الإدخال الوجوبي للوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 114
الفقرة الثانية: تكليف الوكيل القضائي للجماعات الترابية لمؤازرتها..... 118
أولا- تكليف الجماعات الترابية للوكيل القضائي..... 118
الفقرة الثالثة: إبرام اتفاقيات بين الوكيل القضائي والجماعات الترابية وهيئاتها..... 123
الفرع الثاني: أشكال أخرى للدفاع عن الجماعات الترابية..... 125

الفقرة الأولى: التعاقد مع المحامي 125
أولا: توكيل المحامي على ضوء القانون المنظم لمهنة المحاماة 125
ثانيا: التعاقد مع المحامي على ضوء مرسوم الصفقات العمومية 127
الفقرة الثانية: الدفاع عن الجماعات الترابية بين الممثل القانوني والموظفون 129
أولا: دفاع الممثل القانوني للجماعات الترابية اختصاص أصيل 129
ثانيا: الموظفون المشرفون على المنازعات 131
الفقرة الثالثة: دفاع الوكيل القضائي للمملكة على الجماعات الترابية 136
خاتمة الفصل الأول 139
الفصل الثاني: البعد التدبيري للمنازعات القضائية للجماعات الترابية 141
المبحث الأول: واقع المنازعات القضائية للجماعات الترابية والأجهزة المتدخلة في تدبيرها 143
المطلب الأول: تشخيص واقع المنازعات القضائية للجماعات الترابية وآثارها على التنمية 145
الفرع الأول: وضعية المنازعات القضائية للجماعات الترابية 145
الفقرة الأولى: الارتفاع المضطرد للمنازعات القضائية للجماعات الترابية 145
أولا: ضعف نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة لصالح الجماعات الترابية 152
ثانيا: المخاطر التي تسبب المنازعات القضائية للجماعات الترابية 154
الفقرة الثانية: التعاطي السلبي للجماعات الترابية مع منازعاتها 160
الفرع الثاني: آثار المنازعات القضائية للجماعات الترابية على التنمية المحلية 162
الفقرة الأولى: آثار المنازعات القضائية على السير العادي للمرافق العمومية المحلية 163
أولا: الحجز وآثاره على سير المرافق العمومية 165
الفقرة الثانية: آثار المنازعات القضائية على ميزانية الجماعات الترابية 166
الفقرة الثالثة: آثار المنازعات القضائية على تنزيل البرامج التنموية الترابية 172
الفقرة الرابعة: آثار المنازعات القضائية على الأمن القانوني والقضائي 175
المطلب الثاني: أنواع المنازعات القضائية للجماعات الترابية والأجهزة المتدخلة في تدبيرها 177
الفرع الأول: أهم أنواع المنازعات الترابية المعروضة على القضاء 177
الفقرة الأولى: دعاوى الإلغاء 180
أولا: قضايا الطعون بالإلغاء ضد القرارات الإدارية 182
ثانيا: قضايا تسوية الوضعية الفردية 183
الفقرة الثانية: دعاوى التعويض 185

أولا: قضايا التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة. 187
ثانيا: قضايا المسؤولية الإدارية. 190
ثالثا: قضايا العقود الإدارية. 191
الفرع الثاني: الأجهزة الإدارية المتدخلة في تدبير منازعات الجماعات الترابية. 194
أولا- الجهاز التنفيذي للجماعة الترابية. 194
ثانيا- مجالس الجماعات الترابية. 195
ثالثا- مصالح المنازعات التابعة للجماعات الترابية. 196
رابعا- سلطات المراقبة الإدارية. 197
خامسا- مصالح المنازعات التابعة لوزارة الداخلية. 199
سادسا- المحامي المتعاقد مع الجماعات الترابية. 200
سابعا- الوكيل القضائي للجماعات الترابية. 201
ثامنا- الوكيل القضائي للمملكة. 203
المبحث الثاني: تجارب وحلول في تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية. 204
المطلب الأول: تدبير المنازعات القضائية- جماعة طنجة نموذجا. 205
الفرع الأول: وضعية المنازعات القضائية لجماعة طنجة. 208
الفقرة الأولى: وضعية المنازعات القضائية لجماعة طنجة كمدعى عليها. 208
أولا: ارتفاع مبالغ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة ضد جماعة طنجة. 208
ثانيا: ارتفاع نسبة المنازعات المتعلقة بالاعتداء المادي. 210
ثالثا: ارتفاع مبالغ الأحكام القضائية غير المنفذة. 213
رابعا: الحجز على أموال جماعة طنجة. 215
الفقرة الثانية: وضعية منازعة جماعة طنجة كمدعية. 219
أولا: ضعف نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة لصالح جماعة طنجة. 219
ثالثا: عدم اعتماد منهجية مبنية على تدبير المخاطر في مجال المنازعات. 221
رابعا: قصور على مستوى مسك الأرشيف المتعلق بملفات المنازعات. 222
الفرع الثاني: تدبير المنازعات القضائية وآثارها على تنمية جماعة طنجة. 223
الفقرة الأولى: المصلحة المكلفة بتدبير المنازعات بجماعة طنجة. 223
أولا: دراسة وتتبع الدعاوى القضائية. 225
ثانيا: التنسيق مع المحامي المتعاقد مع الجماعة. 226

ثالثا: اعتماد نظام معلوماتي لتدبير الملفات المتعلقة بالمنازعات..... 227
الفقرة الثانية: تدبير الأحكام القضائية وآثارها على تنمية جماعة طنجة..... 228
أولا: منهجية جماعة طنجة في تدبير ملف تنفيذ الأحكام القضائية..... 229
ثانيا: أثر تنفيذ الأحكام القضائية على ميزانية جماعة طنجة..... 232
ثالثا: أثر تنفيذ الأحكام القضائية على برنامج عمل جماعة طنجة..... 234
المطلب الثاني: وسائل وحلول في تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية..... 236
الفرع الأول: وسائل تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية..... 237
الفقرة الأولى: تأهيل المنظومة البشرية والمادية المكلفة بتدبير منازعات الجماعات الترابية..... 237
أولا: تأهيل الموارد البشرية..... 237
ثانيا: تأهيل البنية الإدارية المكلفة بتدبير المنازعات..... 244
ثالثا: وضع آليات للمراقبة الداخلية والافتحاص..... 246
الفقرة الثانية: انخراط الجماعات الترابية في استراتيجية التحول الرقمي..... 248
الفرع الثاني: حلول في تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية..... 250
الفقرة الأولى: تفعيل قدرات القضاء الإداري في تدبير منازعات الجماعات الترابية..... 250
أولا: تسهيل وتبسيط مساطر واجراءات مقاضاة الجماعات الترابية..... 250
ثانيا: الحاجة إلى سن قواعد إجرائية خاصة بالقضاء الإداري..... 253
ثالثا: ضرورة اعتماد التدبير القائم على الحكامة الجيدة..... 256
الفقرة الثانية: تفعيل الحلول البديلة في حل منازعات الجماعات الترابية..... 259
خاتمة الفصل الثاني:..... 263
خاتمة القسم الأول:..... 265

القسم الثاني: دور مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية في تدبير المنازعات القضائية..... 267

الفصل الأول: دور مؤسسة الوكيل القضائي في تقديم المساعدة القانونية للجماعات الترابية..... 273
المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للوكالة القضائية للجماعات الترابية ومجالات تدخلها..... 275
المطلب الأول: المركز القانوني للوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 277
الفرع الأول: السياق العام لإحداث الوكيل القضائي للجماعات الترابية وطريقة تعيينه..... 278
الفقرة الأولى: السياق التاريخي لاحداث مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 279
الفقرة الثانية: أسباب ودوافع إحداث مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 281

أولا: ضعف تأهيل المنتخب الجماعي. 282
ثانيا: تزايد عدد المنازعات والأحكام الصادرة في مواجهة الجماعات الترابية. 283
ثالثا: إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية. 285
الفقرة الثالثة: تعيين الوكيل القضائي للجماعات الترابية. 286
الفرع الثاني: مرتكزات إحداث مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية. 294
الفقرة الأولى: الوكيل القضائي للجماعات الترابية امتداد للمساعد القضائي للجماعات المحلية. 295
الفقرة الثانية: الوكيل القضائي للجماعات الترابية استلهام من الوكيل القضائي للمملكة. 296
المطلب الثاني: مجالات تدخل الوكيل القضائي للجماعات الترابية وطبيعة عمله. 299
الفرع الأول: مجال تدخل الوكيل القضائي للجماعات الترابية. 300
الفقرة الأولى: التدخل القضائي للوكيل القضائي للجماعات الترابية. 300
الفقرة الثانية: التدخل الغير القضائي للوكيل القضائي للجماعات الترابية. 301
الفرع الثاني: طبيعة عمل مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية. 303
الفقرة الأولى: التمييز بين العمل الإداري والقضائي لمؤسسة الوكيل القضائي. 304
أولا - النظرية الشكلية. 305
ثانيا- النظرية الموضوعية. 306
ثالثا- ضرورة الأخذ بكلتا النظريتين معا. 308
الفقرة الثانية: تموقع مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية من خلال بعض التجارب الدولية. 312
ثانيا: تبعية الهيئة لوزارة العدل. 314
ثالثا: تبعية الهيئة لرئيس الوزراء. 316
رابعا: تبعية الهيئة لشبكة المصالح القانونية. 318
المبحث الثاني: مساهمة الوكيل القضائي للجماعات الترابية في الوقاية من المنازعات القضائية. 324
المطلب الأول: الوقاية من المنازعات القضائية والحفاظ على المشروعية. 325
الفرع الأول: ماهية وأهمية الوقاية من المنازعات القضائية. 325
الفقرة الأولى: ماهية الوقاية من المنازعات القضائية. 325
أولا: أهداف الوقاية من المنازعات. 326
الفقرة الثانية: أهمية الوقاية من المنازعات القضائية. 331
أولا: مبررات موضوعية ومؤسساتية. 331

ثانيا: آثار اقتصادية وقانونية جسيمة 332
ثالثا: أهداف استراتيجية لتعزيز دولة القانون 332
الفرع الثاني: المشروعية كمرتكز مؤسسي للوقاية من المنازعات القضائية 333
الفقرة الأولى: أهمية مبدأ المشروعية. 335
المطلب الثاني: الإطار العملي للوقاية من المنازعات القضائية للجماعات الترابية 341
الفرع الأول: تفعيل الأدوار الاستراتيجية للوقاية من المخاطر القانونية. 341
الفقرة الأولى: التدابير الاحترازية للوقاية من منازعات الجماعات الترابية 342
أولا: تقديم الاستشارات القانونية وإبداء الرأي. 342
ثانيا: إعداد خريطة المخاطر القانونية للجماعات الترابية. 354
ثالثا: إعداد لوحة قيادة لتتبع منازعات الجماعات الترابية. 360
رابعا: إرساء آلية لليقظة القانونية والقضائية. 364
خامسا: الإيحاء التشريعي 368
الفقرة الثانية: الأدوار التحسيسية والعلمية. 370
أولا: التحسيس وتقوية القدرات. 371
ثانيا: الدراسات الموضوعاتية. 372
الفرع الثاني: تفعيل الحلول البديلة للوقاية من المنازعات. 374
الفقرة الأولى: الحلول البديلة واجراء المصالحة. 374
أولا: موقف الوكيل القضائي من النزاعات الناشئة بين الجماعات الترابية. 375
ثانيا: موقف القانون المغربي من لجوء أشخاص القانون العام للتحكيم. 380
الفقرة الثانية: تجربة الوكالة القضائية للمملكة في تفعيل الحلول البديلة 383
خاتمة الفصل الأول: 387
الفصل الثاني: الأداء المؤسساتي للوكيل القضائي للجماعات الترابية على ضوء التجارب المقارنة. 389
المبحث الأول: تقييم مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية دراسة مقارنة. 391
المطلب الأول: تقييم الأداء التنظيمي للوكيل القضائي للجماعات الترابية على ضوء التجارب المقارنة. 392
الفرع الأول: الأداء التنظيمي لهيئات الدفاع القضائي عن الدولة من خلال بعض التجارب الدولية. 393

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: الأداء التنظيمي لهيئات الدفاع القضائي عن الدولة في تجارب بعض الدول الأجنبية. 394
أولا: البناء التنظيمي للوكالة القضائية للدولة الفرنسية. 394
ثانيا: البناء التنظيمي لهيئة المحامي العام للدولة الإيطالية. 400
ثالثا: البناء التنظيمي لهيئة المحامي العام للدولة الإسبانية. 402
الفقرة الثانية: الأداء التنظيمي لهيئات الدفاع القضائي عن الدولة في تجارب بعض الدول العربية. 407
أولا: البناء التنظيمي لهيئة قضايا الدولة في مصر. 407
ثانيا: البناء التنظيمي للإدارة العامة لنزاعات الدولة في تونس. 415
ثالثا: البناء التنظيمي لإدارة قضايا الدولة في الأردن. 420
الفرع الثاني: الأداء التنظيمي لمؤسسة الوكيل القضائي بالمغرب. 426
الفقرة الأولى: البناء الإداري والبشري لمؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية. 427
أولا: الهيكل التنظيمي للوكيل القضائي للجماعات الترابية. 427
ثانيا: الموارد البشرية للوكيل القضائي للجماعات الترابية. 431
الفقرة الثانية: البناء الإداري والبشري لمؤسسة الوكيل القضائي للمملكة. 434
أولا: الهيكل التنظيمي للوكيل القضائي للمملكة. 434
ثانيا: الموارد البشرية للوكيل القضائي للمملكة. 437
المطلب الثاني: تقييم اختصاصات الوكيل القضائي للجماعات الترابية على ضوء التجارب المقارنة. 440
الفرع الأول: اختصاصات هيئات الدفاع القضائي عن الدولة من خلال بعض التجارب الدولية. 441
الفقرة الأولى: اختصاصات هيئات الدفاع القضائي عن الدولة في تجارب بعض الدول الأجنبية. 442
أولا: الوكالة القضائية للدولة الفرنسية (Agence Judiciaire de l'Etat). 442
ثانيا: المحامي العام للدولة الإيطالية (Procuratore Generale dello Stato). 445
ثالثا: هيئة المحامي العام للدولة الإسبانية (Abogacía general del Estado Espanol) 447
الفقرة الثانية: اختصاصات هيئات الدفاع القضائي عن الدولة في تجارب بعض الدول العربية. 449
أولا: هيئة قضايا الدولة في مصر. 450
ثانيا: الإدارة العامة لنزاعات الدولة في تونس. 453

الفقرة الثالثة: اختصاصات مؤسسة الوكيل القضائي بالمغرب. 456
أولا: الوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 457
ثانيا: الوكيل القضائي للمملكة المغربية. 460
الفرع الثاني: خصوصيات هيئات الدفاع القضائي عن الدولة من خلال بعض التجارب الدولية. 462
الفقرة الأولى: الجانب الموضوعي في عمل هيئات الدفاع القضائي عن الدولة..... 462
أولا: مباشرة الدعوى القضائية. 462
ثانيا: التسوية الودية للمنازعات..... 464
ثالثا: الرقابة على الأقسام القانونية في الجهات العامة. 465
رابعا: صياغة العقود..... 466
خامسا: إجراء الحجز..... 466
الفقرة الثانية: الجانب الشكلي في عمل هيئات الدفاع القضائي عن الدولة..... 467
أولا: شكل التمثيل 467
المبحث الثاني: مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية. المعيقات والتطلعات المستقبلية. 469
المطلب الأول: المعيقات التي تحد من نجاعة الوكالة القضائية للجماعات الترابية. 470
الفرع الأول: معيقات ذات طابع قانوني ومؤسساتي. 471
الفقرة الأولى: انعدام حصانة الوكيل القضائي في دفاعه عن الجماعات الترابية. 471
الفقرة الثانية: ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للوكيل القضائي للجماعات الترابية. 473
الفقرة الثالثة: غياب مخاطبين للوكيل القضائي للجماعات الترابية على المستوى الجهوي..... 476
الفرع الثاني: معيقات متعلقة بعلاقة الوكيل القضائي للجماعات الترابية بمحيطه..... 477
الفقرة الأولى: معيقات متعلقة بعلاقة الجماعات الترابية بمؤسسة الوكيل القضائي..... 478
الفقرة الثانية: ضعف تنسيق الوكيل القضائي للجماعات الترابية مع محامي الجماعة. 479
الفقرة الثالثة: صعوبات في العلاقة مع المحاكم. 481
المطلب الثاني: التطلعات المستقبلية لتجاوز ضعف الوكالة القضائية للجماعات الترابية..... 490
الفرع الأول: إجراءات تقوية مؤسسة الوكالة القضائية للجماعات الترابية. 491
الفقرة الأولى: تعزيز القدرات المؤسسية للوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 492
أولا: تبني مبادئ نجاعة الأداء والنتائج في الإنجاز. 492
الفقرة الثانية: الارتباط الهيكلي لمؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 495
الفقرة الثالثة: وضع نظام أساسي خاص بالموارد البشرية للمؤسسة. 496

الفرع الثاني: خيارات تطوير مؤسسة الوكيل القضائي للجماعات الترابية..... 503
الفقرة الأولى: تفعيل التزامات المغرب الدولية..... 503
أولا: توصيات مجلس هيئات وإدارات قضايا الدولة في الدول العربية..... 503
ثانيا: توصيات اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد..... 505
الفقرة الثانية: خيار تفعيل مقترح قانون إحداث هيئة قضايا الدولة..... 508
أولا: أسباب تقديم مقترح قانون إحداث هيئة قضايا الدولة..... 509
ثانيا: الهندسة القانونية لمقترح إحداث هيئة قضايا الدولة..... 513
خاتمة الفصل الثاني:..... 519
خاتمة القسم الثاني:..... 521

الخاتمة العامة:..... 525

لائحة الجداول..... 545

لائحة المبيانات..... 547

لائحة الخطاطات..... 548

الفهرس..... 549

DAR AL AFAK
COPY



د. محمد المعطاوي

Dr Mohamed el Maataoui

- دكتوراه الدولة في القانون والعلوم الإدارية، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
- شهادة الماستر في تدبير الشأن العام المحلي، بكلية الحقوق بطنجة
- شهادة الإجازة في القانون العام، بكلية الحقوق بطنجة
- دبلوم الدراسات الجامعية العامة، العلوم القانونية- العربية
- الكاتب العام للمركز المغربي للسياسات العمومية وتدبير الأزمات بالمغرب

أعمال لنفس الباحث

- تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية وأثارها على التنمية المحلية.
- الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب: دراسة تحليلية للإطار التشريعي والتطبيق العملي.
- دور الذكاء الترابي في إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية: نحو مقاربة استباقية.
- المسؤولية الإدارية للدولة عن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية: حالة زلزال الحوز نموذجا.
- الخطر الإرهابي ومسؤولية الدولة: مقاربة قانونية في ظل التحولات الأمنية المعاصرة.

في سياق دستوري وقانوني متغير، أصبحت فيه الحكامة القضائية والعدالة الإدارية من المرتكزات الجوهرية لبناء الدولة الحديثة، يقدم هذا المؤلف العلمي مساهمة نوعية في تفكيك إحدى أعقد الإشكاليات التي باتت تؤرق الإدارة الترابية بالمغرب، وهي إشكالية تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية، من خلال تحليل معمق لمؤسسة الوكيل القضائي كنموذج مؤسساتي لم يسبق أن حظي بنفس القدر من الدراسة والتنقيب.

هذا الكتاب، الذي يجمع بين صرامة البحث الأكاديمي وبصيرة الممارس القانوني، ينطلق من رؤية نقدية نسقية تسائل الأسس النظرية والعملية لنظام التقاضي ضد الجماعات الترابية، مع رصد اختلالاته البنيوية وتحدياته التطبيقية، وتقديم قراءة متماسكة لواقع الدفاع القضائي عن الأشخاص المعنوية العامة، في ضوء التغيرات التي فرضتها تحولات النموذج التنموي، وتزايد حجم المطالب القضائية وتعقيدها.

وبمنهج مقارن دقيق، يستعرض المؤلف نماذج مرجعية من تجارب دولية رائدة (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، مصر، تونس...)، ليس على سبيل الاستنساخ، بل بغرض استخلاص المداخل الأنسب لإعادة تموقع مؤسسة الوكيل القضائي ضمن هندسة قانونية ومؤسساتية تضمن النجاعة والفعالية، وتؤسس لرؤية جديدة للدفاع عن المال العام والمرفق الترابي.

إنه كتاب يتجاوز الطابع الوصفي أو التقريري، ليتحول إلى مرجع تأصيلي واستشرافي ينهض بوظيفة مزدوجة: تحليلية نقدية من جهة، واقتراحية عملية من جهة أخرى، ويضع بين يدي القارئ المهتم – باحثا كان أو قاضيا أو محاميا أو فاعلا ترابيا – تصور استراتيجي لتقوية المناعة القانونية للجماعات الترابية، وتثبيت الأمن القضائي داخل الفضاء الإداري.

كتاب يُقرأ ليُبصّر، ويُستشهد به ليُأسّس، ويُستقى منه ليُقترح.

مكتبة دار السلام

الثمن: 150 درهم

9 789920 440479